

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون عربية

2016/06/14 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... هل يشكّل الذهاب إلى الانتخابات "طوق نجاة" لإخوان الأردن؟
- 4..... الزيارة التاريخية للزعيم السعودي الشاب إلى الولايات المتحدة.
- 6..... معركة الرقة وتغير الخرائط الإستراتيجية.
- 8..... هيرست وأوبورن: الغنوشي كمانديلا خاطر بكل شيء لأجل المصالحة.



أعلن حزب جبهة العمل الإسلامي رسمياً، المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، في مؤتمر صحفي عقده في مقر أمانته العامة، الأحد، بعد موافقة أغلبية قواعده، وهو ما أثار تساؤلات حول طبيعة الأسباب التي دفعته نحو الذهاب إلى المشاركة بعد مقاطعته لدورتين سابقتين.

فقد تعرّض الحزب لضربة قاسية في آخر انتخابات برلمانية شارك فيها عام 2007 بفوز ستة أعضاء فقط، شابهها جدل واسع بسبب اتهامات بعملية شراء الأصوات والتزوير، ومطالبات بتعديل قانون الانتخاب، قبل مقاطعته الدورتين الماضيتين 2010 و2013 وفصله منتمين إليه خاضوا الترشح.

ووقوفاً على الأسباب التي دفعت الحزب للاتجاه نحو المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، أوضح أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، محمد الزيود، لـ"عربي21"، أن الأسباب التي أوجبت المقاطعة ما زالت قائمة، إلا أن "ظروفاً استثنائية" للأوضاع المحلية في الأردن أبرزها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، أوجبت مراجعة الحسابات والتوجه نحو المشاركة، "انطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية والتاريخية"، وفق قوله.

وقال إن قرار المشاركة "استند إلى موافقة 71 في المئة من قواعد الحزب، و81 في المئة من شخصيات أردنية وازنة، استشارهم الحزب حول المشاركة"، وبحسب ما أعلنه الحزب فإن القرار تضمن رأي جماعة الإخوان المسلمين.

وعبّر الزيود عن أمله بأن ينعكس قرار المشاركة بالإيجاب على القوى السياسية والدولة، وأن يشكل فرصة أمام المؤسسة الرسمية للانفتاح على جميع القوى السياسية.

وأكد أن قرار المشاركة جاء سياسياً، موضحاً أنه "لا يتعلق بالانشقاقات والاستقالات التي شهدتها الحزب، مبيناً أن "أغلب الاستقالات كان قرار المكتب التنفيذي أن لا تتم الموافقة عليها، وأن من استقالوا معدودون على الأصابع، وهم الذين اعترضوا سابقاً على الانتخابات الداخلية السابقة في الحزب، وقرروا الاستقالة".

وعن خطط جماعة الإخوان المسلمين وموقفها من إعلان حزب جبهة العمل الإسلامي المشاركة في الانتخابات المقبلة، رفض أمين سر اللجنة الإدارية الجديدة المؤقتة لجماعة الإخوان، بادي الرفايعة، الحديث عنها، مشيراً إلى أن الموضوع تم إحالته إلى الحزب بشكل كامل، وهو الذراع السياسية للجماعة.

من جهته، ذهب الناشط الحراكي الأردني، أحمد العكايلة، في حديثه لـ"عربي21" إلى أن مشاركة حزب جبهة العمل لا بد منها، وأنها باتت الخيار الوحيد المتوافر أمامه وأمام جماعة الإخوان الأم، بعد سلسلة من الضربات تعرضت لها على المستوى السياسي والأمني.

وأشار إلى أنه بات مطلوباً من الحزب إثبات حضور ووجود وبأي صيغة على الساحة السياسية في الأردن.

وعلى الرغم من إشارته إلى أن مبررات المقاطعة التي أقرها الحزب في الانتخابات السابقة ومطالب الحراك الأردني لم يطرأ عليها شيء ولم تجد أدناً صاغية، إلا أنه لفت إلى أن خيار المشاركة يأتي أيضاً بسبب حسابات داخلية للحزب والجماعة، لافتاً إلى أهمية الحضور في الشارع الأردني.

ولفت في حديثه إلى أن الحراك متفهم لهذه الأسباب، مؤكداً أن جماعة الإخوان تعاني اليوم من مأزق قانوني وشرعي حقيقي.

بدوره، لفت الكاتب والمحلل السياسي الأردني، ماهر أبو طير، في تصريحات صحفية له على مواقع محلية، إلى أن "الإخوان يواجهون مأزقاً كبيراً يتعلق بوجود جمعية الإخوان المسلمين المرخصة، ويواجهون جملة عوامل داخلية تضعهم في تعقيد كبير لا بد من فك تعقيداته ولو عبر بوابة الانتخابات، التي قد تعد طوق نجاة بالنسبة لهم".

وقال إن الإخوان المسلمين يراهنون كثيراً على الانتخابات النيابية المقبلة؛ من أجل استعادة حضورهم وحصتهم التي فقدوها على مدار عقدين من الزمان في المقاعد في المجلس النيابي، وهم معنيون أكثر من غيرهم بالدخول في معركة الانتخابات النيابية المقبلة؛ لأنهم اليوم يبحثون عن الشرعية "الوجودية" من بوابة مجلس النواب.

وكانت السلطات الأردنية قد حسمت علاقتها التاريخية مع جماعة الإخوان المسلمين، حين قررت إغلاق مقرات الجماعة بالشمع الأحمر، بحجة أن الجماعة "غير مرخصة"، وقامت بتريخيص جمعية أخرى تحمل الاسم ذاته للمراقب العام الأسبق للجماعة المفصول، عبد المجيد الذنبيات.

وعانت الجماعة التي يعد حزب جبهة العمل الإسلامي ذراعها السياسية، من انشقاقات وخلافات عدة، أبرزها فصل القيادي السابق، الدكتور رحيل غرايبة، إلى جانب آخرين إثر إعلانهم مبادرة "زمزم" السياسية، التي رأى قادة الجماعة أنها تمثل خطوة انشقاقية، وانبثق عنها مؤخراً عن المبادرة حزب جديد بمسمى "زمزم".

بالإضافة إلى إعلان المراقب العام السابق لجماعة الإخوان في الأردن، سالم الفلاحات، قبل أسبوع في حديثه لـ"عربي21" تبلور فكرة عامة لحزب وطني جديد، بعيداً عن جماعة الإخوان، في حين أن هذا الإعلان لقي جدلاً في أوساط الجماعة، وقد رأى بعضهم أن هذه الخطوة تمثل شرخاً جديداً في الجسم الإخواني.

من جانبه، رحب السياسي الأردني النائب السابق في البرلمان، خليل عطية، بإعلان مشاركة حزب جبهة العمل في الانتخابات النيابية المقبلة، وقال لـ"عربي21": "إن هذا قرار إيجابي"، ويجب التعاطي معه بكل إيجابية وواقعية".

وأوضح أن الواقع الأردني يستوجب مشاركة جميع القوى السياسية واستجابتها لنداء الوطن، وتحملها المسؤولية للأزمة التي تمر بها البلاد على أصعدة عدة، مضيفاً أن "إعلان حزب جبهة العمل الإسلامي وهو الحزب صاحب الشعبية في الأردن قرار حكيم"، وفق قوله.

وأضاف أن قرار الحزب المقاطعة في الانتخابات السابقة، أثبت مع الوقت أنها "مقاطعة عدمية"، فقد كانت خسارته في الشارع الأردني واضحة، والرجوع عن الخطأ فضيلة.

وقال إن حزب جبهة العمل سيمثل إضافة نوعية لمجلس النواب المقبل.

الزيارة التاريخية للزعيم السعودي الشاب إلى الولايات المتحدة

2016\6\13

معهد واشنطن

سايمون هندرسون

في 13 حزيران/يونيو، وصل الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة في زيارة من المرجح أن تشمل نيويورك والساحل الغربي وكذلك واشنطن. وستكون المحادثات التي من المتوقع أن يجريها مع إدارة الرئيس أوباما والكونغرس الأمريكي عنصراً حاسماً في العلاقات الثنائية. وعلى الرغم من أن ولي ولي العهد البالغ من العمر ثلاثين عاماً يشغل مناصب رسمية مختلفة (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس "مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية")، إلا أن استحقاقه الأكثر أهمية هو أنه النجل المفضل للعاهل السعودي المريض الملك سلمان البالغ من العمر ثمانين عاماً. لذلك، فهو يمثل مستقبل المملكة العربية السعودية - لا سيما وأنه أطلق مؤخراً "برنامج التحول الوطني 2020" كجزء من مبادرة «رؤية عام 2030»، بهدف توجيه اقتصاد المملكة بعيداً عن الاعتماد المفرط على احتياطات النفط.

وهذه هي الزيارة الثالثة التي يقوم بها الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن خلال مدة تزيد قليلاً عن عام واحد. ففي أيار/مايو 2015، رافق ابن عمه الأكبر سناً، ولي العهد الأمير محمد بن نايف، للمشاركة في قمة زعماء دول الخليج في كامب ديفيد، عندما حاول الرئيس أوباما تهدئة المخاوف بشأن الاتفاق النووي مع إيران. وفي أيلول/سبتمبر، عاد إلى واشنطن مع والده الذي سمح له بإدارة غالبية المحادثات في الاجتماع الذي عُقد مع الرئيس الأمريكي في المكتب البيضاوي.

بيد، إن الرحلة الفردية التي يقوم بها الأمير بن سلمان هذا الأسبوع سوف تباركه في الواقع كشخصية رئيسية في الاتصال بين الرياض وواشنطن وتهمّش الوريث التقليدي الواضح الأمير محمد بن نايف، الذي كان قد اعتُبر سابقاً من قبل مسؤولين أمريكيين بأنه "أمير مكافحة الإرهاب" و "السعودي المفضل لدى واشنطن". فخلال الزيارتين التي قام بهما الأمير بن نايف إلى البيت الأبيض في كانون الأول/ديسمبر 2014 وأيار/مايو 2015، تم تكريمه من قبل الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي الأمن. إلا أن ذلك الشرف يعود الآن إلى الأمير محمد بن سلمان، الذي سيعقد اجتماعات في البيت الأبيض والكونغرس - من بينها مع مسؤولين ولجان تشرف على قضايا الأمن الداخلي والاستخبارات، والتي عادة ما تُعتبر جزءاً من دائرة نفوذ الأمير محمد بن نايف.

وعلى الرغم من التقارير الأولية التي تصوّر الزيارة الحالية للأمير الأصغر سناً على أنها محاولة لعرض رؤيته إلى الشركات والبنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة، عن مبادرة «السعودية 2030»، إلا أن الجزء الأول من الرحلة سيركز على ما يبدو على توفير الدعم السياسي. وقد يكون ذلك أمراً صعباً. ففي الوقت الحالي، هناك شعور بالقلق في دوائر الكونغرس تجاه الرياض مما قد تتضمنه الصفحات الثمانية والعشرين التي استُبعدت من التقرير العلني المتعلق بهجمات 11 أيلول/سبتمبر. ويقال إن الصفحات الناقصة تحتوي على مزيد من التفاصيل حول التدخل السعودي المحتمل في تلك الهجمات، على الرغم من أن رئيس "وكالة المخابرات المركزية" الأمريكية جون برينان كان قد أكد في مقابلة أجراها مع قناة "العربية" في 12 حزيران/يونيو بأنه "ليس هناك أي دليل على أن [المملكة العربية السعودية] دعمت الهجمات...".

وفي غضون ذلك، توقف البيت الأبيض عن تقديم ذخائر القنابل العنقودية إلى الرياض في الشهر الماضي بسبب المخاوف من تساقط [المزيد] من الضحايا بين المدنيين في اليمن، حيث يكافح التحالف بقيادة السعودية من أجل إعادة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى السلطة، بعد أن كان المتمردون الحوثيون المرتبطون بإيران قد أجبروه على الفرار من العاصمة في العام الماضي. وفي الأسبوع الماضي، عكس الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قرار إدانة العمليات السعودية في اليمن الذي كانت قد اتخذته إحدى اللجان، بعد أن هددت الرياض بقطع جميع معوناتها المالية لبرامج المساعدات التابع للأمم المتحدة. وقد شكى كي مون من الضغوط "غير المقبولة" التي تمارسها الرياض [على الأمم المتحدة].

وبصرف النظر عن هذه الخلفية الدبلوماسية المشحونة [بمشاعر عدم اليقين]، فإن زيارة الأمير محمد بن سلمان سوف تمنح فرصة للسياسيين والمسؤولين الأمريكيين لتقييم الأمير شخصياً. وعلى الرغم من صغر سنه وعدم خبرته النسبية، إلا أنه يتمتع بسمعة [طيبة كمسؤول] يعمل بجد ويمتلك شخصية قوية. ويعاني بن سلمان أيضاً من قصة تتبعه منذ أيامه كرجل أعمال، حيث يبدو أنه كان قد هدّد قاض سعودي بإطلاق رصاصة عليه لرفضه التوقيع على إحدى معاملاته التجارية. بالإضافة إلى ذلك، ففي الوقت الذي يصوّره المسؤولون السعوديون بأنه يتمتع بعلاقة عمل جيدة مع الأمير محمد بن نايف، إلا أن ذلك يُعتبر على نطاق واسع شئ غير صحيح، ويُقال أن بعض أعمامه الأصغر سناً، والعديد من أبناء أعمامه من آل سعود [يتبعون سياسته] بانتظار فشله. لذلك ينبغي أن يُنظر إلى زيارة الأمير محمد بن سلمان هذا الأسبوع بأنه يريد التأكد من عدم إمكانية عكس مساره تقدمه.

شكل إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما في نهاية أبريل/ نيسان الماضي بزيادة عدد القوات البرية الأميركية في سوريا مقدمة تمهيدية لإطلاق معركة الرقة التي تأخرت كثيرا. وجاء إعلان "قوات سوريا الديمقراطية" في 24 من الشهر الماضي إطلاق معركة الرقة تنمة لإعلان الرئيس الأميركي.

لكن فجأة تتغير المخططات، وتقرر الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية وقف المعارك في الرقة والانتقال إلى ريف حلب الشرق وفتح معركة منبج ضد تنظيم الدولة.

هذا التغير ترافق مع تغير آخر في الخطط لدى النظام السوري وحليفه الروسي والإيراني، فبعد أن كانت دير الزور عنوان المعركة المقبلة عقب استعادة تدمر، يتحول الزخم فجأة نحو الرقة من ناحية جنوبها الغربي عند الحدود الإدارية لحلب وحماة.

ما هي الأسباب التي دفعت المحورين إلى تغيير خططها؟ وهل ثمة تنسيق خفي غير معلن يتقاسمان بموجبه محافظة الرقة؟ أم أن الرقة عنوان للصراع بينهما خلال المرحلة المقبلة؟

الأكراد وأميركا

تأسست قوات سوريا الديمقراطية في 11 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بهدف الاستعداد لتحرير الرقة من تنظيم الدولة، ولكن سرعان ما أوقفت معركة الرقة وفتحت معركة الحسكة.

كان السبب وراء ذلك عدة اعتبارات، منها: رفض قوات حماية الشعب الكردي خوض معارك في بيئة ديمغرافية غير حاضنة لها (الرقة) أولا، والخوف من دفع عرب السنة إلى الانضمام لتنظيم الدولة بعيد تجربة الأكراد في تل الأبيض شمالي الرقة ثانيا، فالأكراد ليس لديهم قاعدة شعبية في الرقة، بل عكس ذلك أدت تجربتهم في الحكم داخل مدن الرقة ومنها تل أبيض على سبيل المثال إلى وجود شرخ بينهم وبين السكان العرب الذين وجدوا أنفسهم أقرب إلى التنظيم من الأكراد نتيجة الأخطاء التي ارتكبتها الأكراد في المحافظة.

وثالثا، عدم وجود قوة عسكرية كافية لمواجهة التنظيم في معقله، فالوضع في الرقة يختلف تماما عن الموصل في العراق، فلا يوجد جيش نظامي حليف في الرقة، وقوة الأكراد وبعض العرب لا تكفي لشن عملية تحرير واسعة لمحافظة الرقة، كما أن التنظيم مازال يحتفظ بدعم بعض العشائر العربية كعشيرتي السبخة والعدالة.

ورابعا، لأن الأكراد وجدوا في معركة الجيش العراقي مع التنظيم في سنجار فرصة مهمة لا يمكن تفويتها في الحسكة، من أجل قطع تواصل التنظيم بين العراق وسوريا.

استمرت الاستعدادات الأميركية والكردية لأشهر عدة، حتى 24 من الشهر الماضي حين أعلنت قوات سوريا الديمقراطية بدء معركة الرقة، غير أن حسابات الحقل لم تتوافق مع حسابات البيدر، فقد اكتشفت القوات التي يغلب عليها الطابع الكردي أن التنظيم قوي جدا في الرقة، وكشفت المعارك حجم الخسائر في صفوف قوات سوريا الديمقراطية، ولهذا السبب تم التراجع عن العملية العسكرية والاكتفاء بالإعلان أن هدف العملية تحرير شمالي الرقة فقط.

ربما تكون هذه الأسباب وراء وقف العملية العسكرية في الرقة والانتقال إلى ريف حلب الشرقي والشمالي وفتح معركة منبج، ولا يتعلق الأمر هنا بالسعي لتحقيق أهداف الأكراد المتعلقة بوصول كانتون عفرين غربا بإعزاز في الشمال تمهيدا لربط



مناطق غربي الفرات بشرقها، والسيطرة على كامل الحدود الشمالية السورية مع تركيا، فهذا الهدف وإن كان قائما بالفعل وسيظل نصب عين حزب الاتحاد الديمقراطي برئاسة صالح مسلم، إلا أنه لا يكفي وحده لنقل المعركة نحو الريف الحلبى بعد الاستعدادات التي تمت في الرقة.

ولعل الصمت التركي حيال ما يجري في حلب مؤشراً على وجود ضمانات أميركية بأن المعركة جزء من الحرب على تنظيم الدولة، وليس لها أهداف أخرى، وتصريح رجب طيب أردوغان بأن الجزء الأكبر من قوات سوريا الديمقراطية عربي يؤكد الضمانات الأميركية.

يتعلق الأمر بنقطتين أخريين بالغتي الأهمية:

1. الخوف من أن تؤدي معارك الرقة وهجوم قوات سوريا الديمقراطية من شمال المحافظة نحو (مدينة الرقة) إلى دفع التنظيم للهروب نحو ريف حلب الشرقي، وتحديدًا نحو مدينتي منبج والباب، وفي حال حصل ذلك، فإن تداعياته على مجمل الخارطة الإستراتيجية في حلب ستكون كارثية لكل أطراف الصراع المحليين والإقليميين، باستثناء تركيا التي ستجد في ذلك فرصة لمعركة كبرى ستكون على حساب الأكراد في حلب، وهو أمر لا تستطيع واشنطن السماح به.

2. ولذلك كان الهدف هو فصل خطوط الترابط للتنظيم بين الرقة وحلب. ومدينة منبج هي الخطوة الأولى في تحقيق ذلك قبيل الانتقال نحو مدينة الباب معقل التنظيم في محافظة حلب.

الهدف الأميركي الكردي يتمثل في إطباق الحصار على التنظيم داخل حدود محافظة الرقة التي تبلغ مساحتها نحو عشرين ألف كيلو متر مربع، وهي مساحة كبيرة ترتبط بحدود إدارية مع خمس محافظات (حلب، حماة، حمص، دير الزور، الحسكة)، قبيل الانتقال إلى المعركة الكبرى (تحرير الرقة).

النظام وروسيا

بعد استعادة النظام السوري لتدمر بفعل الدعم الجوي الروسي توجهت الأنظار إلى دير الزور كعنوان رئيسي للمعركة المقبلة، خصوصاً أن قوات النظام بدأت إعادة ترتيب وضعها شمال تدمر، غير أن اشتداد المعارك في حلب دفع النظام وروسيا إلى تثبيت الوضع في تدمر ومحيطها وتأجيل معركة دير الزور التي تتطلب تجهيزات كبيرة لا إمكانية لها في هذا الوقت، فضلاً عن بعدها وضعف تأثيرها الإستراتيجي على طبيعة الصراع في سوريا مثل حلب أولاً والرقة ثانياً.

الأولوية بالنسبة للنظام وروسيا وإيران -كل حسب أهدافه- هي إحراز أكبر قدر ممكن من الانتصارات في محافظة حلب على حساب فصائل المعارضة أولاً ثم على حساب تنظيم الدولة ثانياً.

لكن إعلان قوات سوريا الديمقراطية فتح معركة الرقة ثم الانتقال إلى منبج لقطع أوصال التنظيم، جعل النظام وروسيا يعيدان ترتيب أولوياتهما، فأصبحت معركة الرقة، أو على الأقل الحدود الجنوبية الشرقية لمحافظة الرقة جزءاً لا يتجزأ من معركة حلب، حيث يخشى النظام والروس كما الأكراد والولايات المتحدة من خسارة المكتسبات التي تحققت في حلب إذا ما قرر تنظيم الدولة الهروب من الرقة تحت ضغط المعارك والتوجه غرباً نحو معاقله في حلب (منبج، الباب).

هدف النظام كما هو واضح من خط سير قواته هو السيطرة على المناطق الجنوبية الغربية من محافظة الرقة وصولاً إلى مدينة الطبقة، وهو بذلك يكون قد حقق أهدافاً عدة:

أولاً، تأمين خط خناصر. إثريا الذي يعتبر خطاً إستراتيجياً (200 كلم) كونه يربط عمق ريف حلب الجنوبي الشرقي بريف حماة الشمالي الشرقي.

ثانياً، تأمين منطقة واسعة تمتد من الرقة شرقاً إلى خناصر غرباً، وهي منطقة ستسمح للنظام بالتحرك شمالاً نحو مدينة الباب في حلب، والتحرك إلى الجنوب الشرقي نحو السخنة في ريف حمص الشرقي.

ثالثاً، الوصول إلى الطبقة سيسهل على النظام استكمال السيطرة على ريف الرقة الجنوبي خلال المرحلة المقبلة، وهي خطوة ضرورية لتطويق التنظيم في دير الزور من جهتين (جهة الرقة، جهة تدمر).

فضلاً عن ذلك، يحاول النظام أن يكون له تواجد في جغرافية الرقة وأن لا يتركها للأكراد والقوى العربية المتحالفة معها، لا سيما بعيد كشف حزب الاتحاد الديمقراطي عن مخططاته لتشكيل فيدرالية لن تكون ممكنة من دون الرقة، وقد زاد من اهتمام النظام بالرقة تصريح صالح مسلم بأن الأكراد لن يسلموا المحافظة للنظام عقب تحريرها من تنظيم الدولة.

وأغلب الظن أن يستغل النظام وروسيا عجز قوات سوريا الديمقراطية عن التقدم من شمالي محافظة الرقة نحو مدينة الرقة، ليستكمل طريقه إلى المدينة بعد مرحلة استعادة مدينة الطبقة التي يبدو أنها ستسقط بفعل القصف الروسي الكبير.

وإذا كانت محافظة حلب عنواناً للتفاهم الأميركي الروسي المضمّر، فإن محافظة الرقة إما أن تكون العنوان الأكثر تنسيقاً بين الطرفين، أو تتحول مستقبلاً إلى عنوان للصراع بينهما.

هيرست وأوبورن: الغنوشي كمانديلا خاطر بكل شيء لأجل المصالحة

لندن - عربي 21 - لبال ياسين 14\6\2016

كتب الصحافي المعروف ديفيد هيرست مقالاً في موقع "ميدل إيست آي"، عن التحولات التي تمر بها حركة النهضة التونسية، وإصلاحات زعيمها راشد الغنوشي، وهذا نص المقال، الذي ترجمته "عربي 21":

خارج بوابة فندقنا في وسط تونس كان هناك احتفال، لإعادة الحبيب بورقيبة، الذي ينظر إليه على أنه مؤسس للأمة، ويراه آخرون ديكتاتورا سيئ السمعة، إلى سابق مجده على شكل تمثال برونزي، ويذكر أن بورقيبة، الذي يتسيد المكان في ساحة الأليزيه، كان واحداً من آخر أعماله بصفته رئيساً قبل الإطاحة به منذ ثلاثين عاماً، هو إصدار أمر بإعادة محاكمة معارض بارز، فلم يكن راضياً عن حكم السجن المؤبد الذي صدر بحقه، بل كان يريد حكم الإعدام له.

كان ذلك الرجل الذي واجه الموت هو راشد الغنوشي، الزعيم الروحي للربيع العربي، الذي يحتفي به الكثيرون بصفته المؤسس لتونس ما بعد الثورة.

وكان تمثال بورقيبة وحصانه قد نزعا بناء على أمر زين العابدين بن علي، الديكتاتور الذي تبعه، وعندما سألتنا الشيخ الغنوشي عن رأيه بالاحتفال، أجاب: "بورقيبة شخصية عظيمة، ولا يمكن محوه من التاريخ، فقد قاد الحركة الوطنية، التي حررت تونس، ولا يمكن إلغاء هذا الأمر، فهو حقيقة، ولست مع هذا التمثال، لكن لا مشكلة لي معه".

وقام كل من بورقيبة وابن علي بسجن وتعذيب الإسلاميين وإجبار عشرات الآلاف منهم على الخروج إلى المنفى.

كما أنه لا مشكلة لحزب الغنوشي من دعم حركة أقلية في البرلمان، وهي "حركة نداء تونس"، التي كان وجودها أصلاً للإطاحة بالإسلاميين، وإعادة الحكم العلماني، ولم تكن هناك مشكلة في تشكيل حكومة معهم، ولا دعم الرئيس الحالي الباجي قايد السبسي، الذي عمل وزيراً في حكومة بورقيبة.

وقالت مصادر داخل حزب نداء تونس لـ"ميدل إيست آي" إن الإماراتيين عرضوا ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار، في حال قبل السبسي بإلغاء اتفاق الشراكة بالسلطة مع النهضة، لكنه رفض، وقال الغنوشي: "لدي ثقة كافية برئيسنا، ولدي ثقة بوطنيتهم، وقد انتخبه المواطنون التونسيون، وسلطته لا تعتمد على دعم من هم في الخارج".

وينبع تأكيد الغنوشي على المصالحة مباشرة من كتاب قواعد نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، إلا أن الزعيم التونسي يبني حساباته على السياسة الصعبة، ولهذا السبب يعتقد أنه يستطيع إبقاء السبسي على الطريق الصحيح، ويقول: "إنه يعرف أن قطاعا كبيرا من التونسيين انتخبوا النهضة، وهو بحاجة إليها لتقوية حكومته، ونحن بحاجة لحكومته لتحقيق التوازن، ولبناء قاعدة قوية لدولتنا وحكومتنا، سلطة تقوم على توازن القوى، وموازنة القوى في تونس تحتاج إلى التعاون بين الرئيس وحزبه وحزبنا، وتعكس معظم الاستطلاعات أن نسبة 70% من التونسيين ترغب بالحفاظ على الديمقراطية، ولهذا فإنه من الصعب في هذه المرحلة القيام بانقلاب ضد رغبة الغالبية منهم".

ولا تعد المصالحة هي الميراث الوحيد للزعيم التونسي، فالثانية قد تكون مهمة "مثل الأولى"، حيث إن الخطوة الكبيرة والأكثر خطورة التي اتخذها الغنوشي هي التي أعلن عنها في المؤتمر العاشر لحزبه الشهر الماضي، فالرجل الذي ظلت حياته مرادفة للإسلام السياسي، أعلن أن الأخير لم يعد له مكان في بلده، وفي الوقت الذي ستحافظ فيه حركته على شخصيتها الإسلامية، فإنها ستصبح حزبا سياسيا صرفا، وستقطع علاقتها مع الدعوة والمسجد.

وقال الغنوشي: "بعض الدعاة هم أعضاء في حزبنا، وعندما يتم انتخابهم في البرلمان فإن عليهم الاختيار بين البرلمان، والتوقف عن العمل بصفتهم أئمة، أو البقاء في عملهم أئمة وعدم الذهاب إلى البرلمان"، حيث أكد أن هذا القرار ينطبق عليه نفسه، فهو داعية معروف، مثلما ينطبق على أي ناشط في الحزب.

وتساءلنا هل هذه هي لحظة المادة الرابعة، القرار المهم الذي اتخذته توني بلير عام 1994 في بلاكبول، عندما دفع باتجاه إلغاء المادة التي ألزمت الحزب بفكرة ملكية الدولة، بصفتهما وسيلة للإنتاج، وأعلن عن ولادة حزب العمال الجدد؟

ووافق الغنوشي قائلا: "نعم، فنحن نريد تقديم النهضة الجديدة؛ من أجل إعادة تجديد حزبنا، ووضعه في المجال السياسي، بعيدا عن الانخراط في الدين، فقبل الثورة كنا نختبئ في المساجد واتحادات العمال والجمعيات الخيرية؛ لأن النشاط السياسي الحقيقي كان ممنوعا، والآن نستطيع أن نكون لاعبين سياسيين بشكل مفتوح، فلماذا نمارس السياسة في المسجد؟ ويجب أن نمارس السياسة بشكل مفتوح في الحزب".

ورفض زعيم النهضة مزاعم تخليه عن الإسلام، قائلا: "لقد تبيننا فكرة حزب مدني، وعليه فإننا نستطيع التفريق بين ما هو مقدس في الإسلام، وما يمكن تفسيره بحرية، فالمجال السياسي ليس مقدسا ولا هو ثابت، إنه مدني وإنساني ومفتوح على الاجتهاد أو التفكير العقلاني المستقل، وهناك الكثير من المسلمين يخلطون ما بين النصين، ويعدون النصوص مقدسة كلها، ولا يمكن المساس بها، ولا تحمل إلا معنى واحدا، فالنص الإسلامي المتعلق بالسياسة مفتوح، وهو الحقل الذي نعمل فيه الآن"، لكنه يتخلى عن الإسلام السياسي، الذي يظل مفهوما غربيا، ويخلطه التونسيون الآن بتنظيم الدولة المعروف بـ"داعش".

ويقول الغنوشي: "واحد من الأسباب التي تدفعني لعدم الانتماء للإسلام السياسي، هو أن تنظيم الدولة جزء من الإسلام السياسي، وهو جزء من العناصر داخل الإسلام السياسي، ولهذا أود تمييز نفسي عن تنظيم الدولة، أنا مسلم ديمقراطي وهم ضد الديمقراطية، حيث يرى تنظيم الدولة الديمقراطية حراما، وهناك الكثير من الفروقات العميقة بيننا وبين تنظيم الدولة، وهم مسلمون ولا يمكنني وصفهم بغير ذلك، لكنهم مجرمون وديكتاتوريون، وتنظيم الدولة هو الوجه الآخر للديكتاتورية، ثورتنا ديمقراطية، والقيم الإسلامية متوافقة مع الديمقراطية".

ويحاول الغنوشي الدفع بتغيير أساسي في السياسة بمرحلة ما بعد الثورة في تونس، والتخلي عن سياسة الهوية، والعودة إلى قضايا الخبز والزيت، ويعتقد أن هذا هو الطريق الذي يمكن من خلاله حماية تونس من الفوضى التي تشهدها المنطقة المحيطة بها.

إلا أن التحول الذي يحاول الغنوشي عمله يترك حزبه، وبشكل محتمل، عرضة للتقلبات على الجبهة الوطنية والدولية، فلماذا على قاعدة النهضة الاجتماعية التصويت له؟ وما هي تداعيات قرار النهضة على الإسلاميين في مصر واليمن وسوريا، ممن لا توجد دولة تحميمهم؟

فعلى الجبهة الداخلية لا يظهر الغنوشي اهتماما، فقد يترك البعض الحزب، كما يقول، لكنه يتوقع انضمام أعداد جديدة له، والغنوشي أكثر حذرا في رده على التدايعات الدولية للقرار الذي اتخذته ولسبب واضح؛ فقد يتهم بأنه ترك جنوده وسط المعركة، لكنه أكد أن قرار النهضة هو قرار تونسي في النهاية، وقد ينجح الإسلام السياسي بصفته نموذجا ثوريا في الدول التي لا يزال فيها الإسلام يتعرض للاضطهاد، لكنه لم يعد في تونس.

نصيحة لإخوان مصر

وقدم الغنوشي تحذيرات للإخوان المسلمين في مصر، قائلا: "لقد نصحننا الإسلاميين كلهم في المنطقة بأن يفتحوا للعمل مع الآخرين، والبحث عن الإجماع؛ لأنه دون وحدة وطنية ودون مقاومة ضد الديكتاتورية فلن تتحقق الديمقراطية، وهناك حاجة لتحقيق مصالحة حقيقية بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين المسلمين وغير المسلمين، حيث إن الديكتاتورية تتغذى من المواجهة بين الأطراف كلها".

ولكن العلاقات التنظيمية بينه وبين الإخوان المسلمين قطعت؛ النهضة ليست عضوا في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، لكن الشيخ سيحتفظ بعضويته في الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين والمجلس الأوروبي للفتوى، وهما مؤسستان غير سياسيتين، وكلاهما يترأسهما أبرز علماء الإخوان المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي.

وحظي قرار الغنوشي قطع علاقاته مع الإسلام السياسي بترحيب غربي؛ كونه خطوة مهمة نحو الحداثة، لكنه استقبل برعب في أجزاء من العالم العربي، وكان هناك شعور بالفزع من أن أكثر الأصوات احتراماً، والداعية للزواج بين الإسلام والديمقراطية، يدير ظهره على ما يبدو للحركة التي ارتبط بها طوال حياته.

وأكثر من هذا، فإن هناك مخاوف واضحة من أن يؤدي تغيير الغنوشي لموقفه إلى انكماش الفضاء العام في الديكتاتوريات العربية، التي لا يوجد فيها خيار إلا بين الديكتاتورية والسلفية الراديكالية.

ويقول المقربون من الغنوشي إن هذه التجربة تنطبق على تونس فقط، ومن الباكر لأوانه الحكم عليها، وكتبت ابنته، المعلقة الصحافية سمية الغنوشي قائلة: "التجربة التي نحن منخرطون بها محلية، ولا تناسب سوى الظروف التونسية، ولا تنطبق بالضرورة على التجارب الأخرى في المنطقة، فكل بلد له ظروفه الخاصة ومشكلاته، وفي النهاية سيحكم الزمن وحده على هذه التجربة، وسيظهر كم كانت صحيحة، وعليه فلا تسارعوا في الحكم عليها سلباً أم إيجاباً".

والنهضة الجديدة تعني حتى تغيير الاسم، وقد يطلق عليها الحزب المحافظ، ولم يستبعد الغنوشي الإشاعات، وإمكانية ترشيح نفسه للرئاسة، وسئل عن الظروف التي يمكن أن يرشح فيها نفسه للرئاسة، فأجاب: "ليست على برنامجي في الوقت الحالي".

كانت تونس مهد الربيع العربي وهي تقوم مرة ثانية بقيادة العالم العربي نحو مسار جديد، فهل ستنجح؟ فالديمقراطية التونسية لا تزال هشة، كما كشف بوضوح هجوم استلهمه منفذه من تنظيم الدولة، على السياح البريطانيين بمنتجع سوسة.

وقد تم الترحيب بقرار الغنوشي، وبشكل جيد، في العاصمة تونس، أما في بقية البلاد، فإن المواقف كانت مختلطة، كما اكتشفنا عندما قمنا برحلة 200 كيلومترا إلى الجنوب إلى مدينة سيدي بوزيد، المدينة الواقعة وسط تونس، التي بدأ فيها بائع الفواكه محمد بوعزيزي الربيع العربي، عندما حرق نفسه بأسا قبل خمس سنوات.

كننا في وضع أفضل قبل الثورة

في مقهى لا يبعد سوى 100 متر عن المكان الذي توفي فيه بوعزيزي، تحدثنا مع أربعة شبان كانوا يتناولون القهوة، اثنان منهم يعملون، وقال لنا حاتم، الذي يعمل في صناعة النفط: "لا توجد تحسينات، ولم يتغير شيء"، وأخبرنا حاتم أنه يعرف عن شبان سافروا للانخراط في صفوف مقاتلي تنظيم الدولة في كل من سوريا والعراق، وآخرين هاجروا، وكان مقصدهم قطع البحر المتوسط إلى الشمال.

وأمام المقهى، قال بائع الأحذية عبد القادر، إن الحياة كانت أفضل قبل الثورة، وأضاف: "كانت الحياة أقل غلاء من اليوم"، وقال عبد القادر إنه يعاني من أجل توفير أجرة غرفة يعيش فيها مع زوجته وأولاده التسعة. ووجدنا علي، وهو مثل محمد بوعزيزي، تاجر يبيع فواكه من عربة دون رخصة، بطيخ وتين وليمون، وسألناه عما إذا تغيرت الحياة للأفضل، فأجاب: "ما جدوى الكلام، فلا أحد يستمع"، وقال لنا إنه وزملاؤه التجاريينامون في عرباتهم، وإن الحياة كانت أفضل قبل الثورة.

واعترف النائب المستقل عن سيدي بوزيد نوفل الجمالي بأن هناك مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالبطالة بين الشباب، قائلا: "نحن نتحدث عن هذه المشكلات منذ خمس سنوات، ولم يحدث شيء، ولا يزال الناس ينتظرون الحكومة لتقديم الحلم، ولا توجد فرص للشباب، ولا يأملون شيئا من المستقبل، وهناك نزعة للتحويل إلى الإرهاب".

حقق السياسيون تقدما في كل من المصالحة والتحول عن أحزاب الهوية، ومع ذلك يظل المستقبل الاقتصادي غير واضح، ويجود الغرب بسخاء في الثناء على قادة، مثل الغنوشي والسبسي، لكن الكلام رخيص، ولم يتم تقديم المال بعد، ويقول الغنوشي: "أعتقد أن الغرب قدم الدعم للديمقراطية في أوروبا الشرقية أكثر من تونس، مع أنها مثل القلعة تحمي أوروبا من تنظيم الدولة، ولو سيطر الأخير على تونس، فإن أوروبا ستكون عرضة لتهديد حقيقي، كما نشاهد في أجزاء من ليبيا".

ولم يترك هذا المنطق أي انطباع على الحكومات الغربية، التي تنتظر سقوط الدول، بدلا من دعم دول مثل تونس، التي يظهر قادتها أنهم يعثرون على الحلول لمشكلاتهم.

تم بحمد الله

*



مركز
مركز
مركز

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies